الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا
الوزير

الذكرى الخمسون لتأسيس الجامعة التونسية
Cinquantenaire de l'Université Tunisienne

منشور عدد 08/108

تونس في 27 ديسمبر 2008

السيدة والسادة رؤساء الجامعات،

السادة المديرون العامون للإدارة المركزية،

السادة والسيدات العمداء ومديرو مؤسسات التعليم العالي والبحث.

الموضوع : إبرام عقود التكوين والبحث مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.

المرجع : القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي .

المرفقات :

- وثيقة حول استراتيجية التعليم العالي والبحث،
- نموذج مشروع مؤسسة،
- إطار النفقات على المدى المتوسط للفترة 2009 - 2011،
- نموذج العقد بين الدولة والجامعة.

1 - الاطار العام للتعاقد وأهدافه

أدخل القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 إصلاحات جوهرية على منظومة التعليم العالي شملت مختلف مكوناتها ومن أبرزها إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة من جهة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث من جهة اخرى. فقد تم في اطار القانون الجديد تجاوز العلاقة الادارية التقليدية المتمثلة في الاشراف الاداري والمالي بما يتبعها من صلاحيات قانونية تبقي على سلطة القرار الحقيقية لدى الادارة المركزية. وتم تعويض هذه العلاقة بعلاقة من صنف جديد ذات طابع تعاقدي طبقا لما ورد بالفصل 13 من القانون المذكور. وقد اقتضى هذا الفصل ان "تكون أنشطة التكوين والبحث والتطوير التكنولوجيّ في الجامعات والمؤسّسات الجامعيّة موضوع عقود تكوين وبحث تبرم لمدّة أربع سنوات بين الدولة ممثّلة من الوزير المكلّف بالتعليم العالي والوزير المعنيّ بالأمر عند الاقتضاء من جهة والجامعات والمؤسّسات الجامعيّة من جهة أخرى."

ويهدف إرساء هذه العلاقة التعاقدية التي تعدّ استثناء للقواعد العامة في مجال التصرف العمومي، إلى:

- دعم استقلالية الجامعات وإطلاق حرية المبادرة في مجالات التكوين والبحث والتجديد التكنولوجي وإرساء الجودة داخل الجامعة والمؤسسات التابعة لها تكوينا وبحثا وتصرّفا.
- تقديم تصورات ومقترحات مبتكرة تساعد على إسداء تكوين يدعم تشغيلية الخريجين ويضمن قدراتهم التنافسية.
- إرساء نظام جديد للمساءلة اللاحقة على أساس مؤشرات أداء ونتائج قابلة للمقايسة والمعايرة والتقييم من قبل الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد المحدثة بالقانون المشار اليه.
- التفتح على المحيط والمساهمة في دفع التجديد التكنولوجي بالنسيج الاقتصادي،

ومن المنتظر أن ينتج عن هذا الإصلاح الهام تخفيف كبير في الرقابة المسبقة مقابل التزام واضح بالنتائج من قبل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.

ويندرج هذا التوجّه ضمن الاصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي والرامية بالخصوص إلى:

- تحقيق الأهداف المرسومة للقطاع في إطار الأولويّات الوطنيّة في مجالات التكوين الحضوريّ والتكوين عن بعد والتكوين المستمرّ والتكوين بالتداول والتكوين حسب الطلب وكذلك توفير فرص التعلّم مدى الحياة،
- القيام بالبحث العلميّ وتطويره وتنظيمه ودعم جودته والمساهمة في التجديد التكنولوجيّ والعمل على توظيف نتائج البحوث في مجالات التكوين والتنمية،
- السعي الى التحكّم في التكنولوجيات الحديثة وملاءمتها مع المعطيات الوطنيّة إسهاما في توظيف المعارف العلميّة والمهارات التكنولوجيّة في خدمة التنمية الشاملة،
- الأخذ بمتطلبات الجودة في مجالات التكوين والبحث والتصرّف البيداغوجيّ والإداريّ والماليّ.

وتضبط العقود مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي:

- البرامج والمشاريع التي يتم الاتفاق حول إنجازها خلال الفترة التعاقدية،
- الالتزامات التي تتعهد بها الجامعات في هذا الإطار،
- الإمكانيّات والاعتمادات التي يمكن وضعها على ذمّة الجامعات من طرف الدولة،
- الموارد الذاتيّة التي تتعهّد الجامعات بتعبئتها طبقا للفصل 7 من القانون المذكور اعلاه.

وتشكل هذه العلاقة التعاقدية الجديدة أداة هامة لتحقيق انتظارات المجموعة الوطنية التي تتحمّل معظم اعباء التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك تطلعات جموع الطلبة وحقّها في :

- تلقّي الدروس ومتابعتها بانتظام،
- التأطير من قبل المدرّسين،
- الإسهام في نحت مسار التكوين طبقا لنظم الدراسة،
- الإعلام حول كلّ مسالك التكوين ومساراته وبرامجه والآفاق المهنيّة التي يؤهّل لممارستها.

ومن شان العلاقة التعاقدية المؤسسة بالقانون الجديد أن تضمن للجامعات والمؤسسات التابعة لها التوازن الضروري بين التزاماتها وتعهّداتها من جهة وما تحتاجه من امكانيات مادية ومؤسسية تتيح لها المجال للتصور والتنفيذ من جهة اخرى.

ومن أهم الأسس التي تقتضيها العملية التعاقدية- بما تفترضه من مساءلة لاحقة - إنجاز الجامعة والمؤسسات التابعة لها للتقييم الشامل من حيث التكوين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي. ولذلك فإن التقييم يمثل ركنا هامّا للعملية التعاقدية.

2 - التقييم ركن هام للعملية التعاقدية:

يمثل تدقيق وضعية الجامعة والمؤسسات التابعة لها وتقييمها عند بداية الفترة التعاقدية من حيث قدرات التكوين- بعناصرها البشرية والمادية والتنظيمية - قاعدة يقع على أساسها ضبط البرامج والمشاريع التي تدرج ضمن عقد التكوين والبحث. كما يتم على نفس الأساس بيان التطور المنتظر لمؤشرات الأداء ومدى تحقيق مجمل الأهداف الكمّية والنوعية المنتظرة من خلال تلك البرامج. ويتيح التقييم المسبّق قياس النتائج التي يتم تحقيقها خلال الفترة التعاقدية. كما يتيح إبراز النجاحات التي يتمّ تسجيلها عند التقييم النهائي الذي تنجزه الهيئة المكلفة بالتقييم في نهاية الفترة التعاقدية.

ولهذه الأسباب فإن التقييم الذاتي - السابق للتعاقد والممهّد له - يتعين أن يكون تقييما شاملا ومكتملا يتناول خاصة :

- تحليل القدرات البشرية المتوفرة بمختلف مكوناتها وأصنافها ورتبها من إطارات تدريس وبحث وإطارات فنية وإدارية ومالية وكذلك مستويات تكوينها، وقدراتها على الأداء،
- تحليل الأداء العلمي والبيداغوجي من حيث التكوين والبحث والأنشطة العلمية والتكنولوجية وإبراز مواطن قوته ونواحيه اللتي تتطلّب التدارك والتحسين،
- تحليل القدرات المادية المتاحة للمؤسسة من حيث فضاءات التكوين والتجهيزات العلمية والمكتبية والتجهيزات الاعلامية والأنظمة المعلوماتية المخصصة للتدريس وللتسيير البيداغوجي والتصرف الإداري والمالي ،
- تحليل المشاريع الجاري تنفيذها بمختلف مكوناتها وانعكاساتها المنتظرة على مستوى أداء المؤسسة ومردوديته وتأثيره على محيط العمل بها.

ويتعين أن يبرز هذا التحليل الشامل مدى تأثير القدرات المتاحة وتوظيفها الفعلي ميدانيا على النتائج المسجلة على مستويات التكوين والبحث والتفتح على المحيط، وذلك على أساس المؤشرات والمعايير المصادق عليها من قبل الهيئة المكلفة بالتقييم. ومن شان هذا التحليل ان يتيح بالتالي تقدير تأثيرات البرامج المقترحة - والإجراءات المرافقة لها عند الاقتضاء - وكذلك انعكاساتها المنتظرة على النتائج المتوقع تحقيقها في نهاية الفترة التعاقدية والمضمّنة بمشروع المؤسّسة المقترح إقراره ضمن العقد.

3 ـ مشروع المؤسسة خطة عمل على المدى المتوسّط تندرج ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى :

يتضمن مشروع المؤسسة بيان :

ـ توجهات المؤسسة وخياراتها في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عند الاقتضاء ومجمل البرامج والمشاريع التي يتم إقرارها ضمن هذه التوجهات،

- مدى ملاءمة تلك التوجهات والاختيارات مع استراتيجية تنمية المؤسسة على المدى المتوسط والمدى البعيد،
- كيفية انصهار تلك التوجهات والخيارات ضمن الاولويات الوطنية وتناسبها معها.

وممّا يجدر التاكيد عليه في هذا الصدد ان البرامج المقترحة والاستراتيجية المعتمدة ينبغي ان تتناغم مع الاوضاع الحالية للمؤسسة وقدراتها البشرية والمادية وخصائص ادائها وخطط تنميتها.كما ينبغي أن تتناسق مشاريع المؤسسات التابعة للجامعة الواحدة مع التوجهات والخطط التي يتم إقرارها على مستوى الجامعة.

و يبين مشروع المؤسسة بالخصوص :

- الاستراتيجية المعتمدة في مجالات التكوين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عند الاقتضاء وكذلك التفاعل المنتظر مع المؤسسات الأخرى التابعة للجامعة ومع المحيط ،
- البرامج والمشاريع المقترحة على مدى الفترة الرّباعية، مع بيان تناسقها وواقع قدرات المؤسسة وتطورها المرتقب على المدى القريب،
- الترابط بين أنشطة التكوين وأنشطة البحث العلمي والتفاعل بينهما،
- الموارد اللازمة لتحقيق البرامج والمشاريع مع بيان مصادرها،
- وسائل القيادة والمتابعة،
- مؤشرات قيس النتائج.

ومن البديهي ان يتضمن مشروع المؤسسة بيان الأهداف المنشودة والإجراءات العملية المقترحة لضمان تحقيقها بأنجع الوسائل والأساليب، مع ضمان الاستغلال الأجدى للموارد المتاحة . وتتعهّد المؤسسة في هذا الإطار بإنجاز مشاريع محدّدة وتحقيق نتائج مبيّنة بكامل

الدّقة وقابلة للتقييم حسب مؤشرات واضحة . ويتعين في جميع الأحوال بيان مدى تطابق البرامج والمشاريع مع الأولويات الوطنية في مجال التعليم العالي وبالخصوص في ما يتّصل بالجودة والامتياز العلمي ومردودية المؤسسة وتشغيلية خريجيها.

4 – المساءلة اللاحقة على اساس التقييم

ان دعم استقلالية الجامعات والمؤسسات التابعة لها يترتّب عنه الخضوع للمساءلة اللاحقة التي تقوم بها الوزارة بناء على ما تتضمنه العقود من أهداف والتزامات ومؤشّرات. وتتمثل المساءلة اللاحقة في خضوع الجامعة والمؤسسات التابعة لها دوريا إلى التقييم الداخلي والخارجي قصد تحليل النتائج المسجلة عمليا. وهي تؤشّر على جدّية المؤسسة وقدرتها على التخطيط والبرمجة والتنفيذ .

وتنبني المساءلة اللاحقة على الأسس التالية :

- تقديم المؤسسة لتقارير التقييم الداخلي سنويا وفي الإبان. وتتضمن هذه التقارير وجوبا تحليلا للانجازات مقارنة بالتعهّدات، مع تعليل التّباين المسجل عمليا عند الاقتضاء بين التقديرات والإنجازات وكذلك الإجراءات المقترحة للتدارك ،

- خضوع المؤسسة دوريا للتقييم الخارجي من قبل خبراء من خارج المؤسسة تعيّنهم الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد،

وحتى تتم المساءلة على أسس موضوعية فإن الجامعات والمؤسسات التابعة لها مدعوة لإيلاء اهتمام خاص بمؤشرات الأداء وأساليب قيس النتائج وتقدير الانجازات كي تتسنّى مناقشتها وحتى تتمكن الوزارة من إقرار التجانس بين ما يتم اعتماده على المستوى الوطني من جهة ومستوى المؤسسة المعنية من جهة أخرى وذلك خاصة بالنسبة الى المؤسسات المتناظرة.

وتؤثر النتائج السنوية المسجّلة عمليا في مستوى الإنجاز على سير تنفيذ العقد عن طريق الاجراءات التعديلية في إطار الميزانية. كما تؤثر النتائج المسجلة عند نهاية الفترة التعاقدية تأثيرا سلبيا أو إيجابيا على المؤسسة خلال الفترة التعاقدية الموالية إذ يتم الأخذ في الاعتبار للنتائج التي يتم تحقيقها لضبط مضامين العقد بالنسبة الى الفترة الموالية وكذلك مقادير

التمويلات التي يقع تخصيصها في هذا الإطار . ولذلك فإنه من الضروري أن يتم وضع مشروع المؤسسة بما يلزم من الواقعية ومع مراعاة القدرة الحقيقية على الإنجاز. كما يتعين على المؤسسة الحرص على تحقيق الأهداف المرسومة وإنجاز البرامج والمشاريع التي يتم التعهد بها بمقتضى العقد.

5 – أسس التفاوض ومراجعه :

يتم التفاوض حول مقبولية المشروع من خلال المبادئ التالية :

- **التناسق العام للمشروع وتماسك مكوناته،**

يتم في هذاالإطار النظر في مدى تلاؤم التحاليل والمقترحات الواردة بالمشروع وتناسقها في ما بينها وكذلك مدى التكامل بين مشاريع المؤسسات الأخرى التابعة للجامعة .وتراعي الوزارة كذلك تناسق مشاريع المؤسسات على المستوى الوطني في نطاق السعي الى تحقيق التناسق العام للبرامج والمشاريع على المستوى الوطني وخاصة بالنسبة إلى المؤسسات المتناظرة.

- **ملاءمة الاستراتيجية العلمية المعتمدة،**

يتم في هذا الإطار النظر في :

- مدى تناسق الاستراتيجية المقترحة مع الأهداف والأولويات الوطنية في مجالات التكوين من حيث الكمّ والجودة والاختصاصات،
- انخراط أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن الأهداف والأولويات الوطنية من حيث محاورها وتماسكها وتناسقها وفاعليتها المنتظرة،
- الترابط بين مدارس الدكتوراه وأنشطة البحث التنموي وكذلك مدى مساهمتها في تركيز قدرات بحثية ذات جدوى وفاعلية ومراكز ومخابر امتياز بارزة وطنيا ودوليا.

- **ملامح عروض التكوين وتوجهاتها الأساسية،**

تندرج الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي ضمن الجهود الرّامية إلى تمكين المنظومة الوطنية للتكوين من مسايرة التوجهات الدولية الكبرى في مجالات الجودة والتشغيلية والقدرة التنافسية للخرّيجين. ويمثل التحول إلى نظام الإجازة –الماجستير –الدكتوراه "أمد" وإرساء نظام التقييم والجودة والاعتماد أهمّ محاور الإصلاح. وفي هذا الإطار فانّ التحسين المتواصل لعروض التكوين والتكوين المستمر والتكوين مدى الحياة يكتسي أهمية بالغة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى شفافية التكوين ومقروئية الشهادات وملاءمة عروض التكوين لمتطلبات سوق الشغل ومراجعتها وتحيينها وتجديدها باستمرار.

ففي ما يتعلق بالإجازات- وبالنظر الى ضرورة تمكين الطلبة من تكوين يخوّل لهم الانخراط في سوق الشغل- يتعين أن يتم ضبط ملامح التكوين في تناغم مع متطلّبات حذق المهن من المعارف والكفاءات. وفي هذا الإطار فإن تشريك المهنيين في تصور عروض التكوين ينبغي أن يكون ضمن أهمّ أولويات المؤسسة في مجال التفتّح على المحيط. كما يتعين في هذا الإطار أن تشكّل الإجازات التطبيقية ثلثي عروض التكوين على الأقل. وإلى جانب ذلك فإن الإجازات الأساسية ينبغي أن تكون مسلكا يعدّ للحياة المهنية إثر التخرج ويخوّل كذلك مواصلة التكوين الأساسي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

وترمي هيكلة عروض التكوين في مرحلة الماجستير بصنفيه المهني والأساسي إلى تحقيق الأهداف ذاتها مع مراعاة نفس التوجهات.

أما عروض التكوين في مرحلة الدكتوراه فيتعين أن تتم هيكلتها حول مراكز امتياز تدريسا وبحثا، مع السعي إلى تحقيق تضافر جهود الكفاءات المتميزة بالمؤسسات الأخرى التوظيف الأجدى للقدرات المتوفرة من تجهيزات علمية وأرصدة مكتبية وفضاءات عمل بالمؤسسة وبالجامعة التي تنتمي إليها.

- **الحياة الطالبية وظروف الدراسة والتدريب،**

يمثل توفير فرص النجاح للطلبة والحدّ قدر الإمكان من الإخفاق ومن معدّل المدّة التي يقضيها الطالب للحصول على الشهادة أهدافا رئيسية تعمل المؤسسات على تحقيقها. لذلك ينبغي إبرازها بكل الوضوح ضمن مشروع المؤسسة كعناصر أساسية ينظر إليها

بصورة مركّزة خلال العملية التفاوضية. وفي هذا الإطار فإن تحسين ظروف الحياة الطالبية بما فيها ظروف الدراسة والتحصيل والتأطير والتدريب التطبيقي بمختلف أشكاله وصيغه وكذلك إمكانية الاستفادة من التطبيقات ومختلف الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيات الرقمية وممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية ينبغي ان تحظى باهتمام خاص من قبل المؤسسة.

- **ملامح أنشطة البحث العلمي والتفتّح على المحيط،**

إن العلاقة العضوية بين التدريس والبحث العلمي تحتّم على مؤسسات التعليم العالي والبحث إيلاء الاهتمام الذي هي جديرة به لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومختلف تطبيقات العلوم في الحياة اليومية للمؤسسة الاقتصادية وللمواطن. ولذلك ينبغي ان تتم هيكلة أنشطة البحث العلمي وتطوير التكونوجيا والتحكم فيها على الأسس التالية :

- المساهمة في تطوير التدريس ومواكبته للمعايير الدولية في مجال التكوين،
- الانخراط في الأولويات الوطنية في ما يتعلق بالبحث التنموي والتحكم في التكنولوجيا وتوظيفها في مجال الإنتاج،
- تحقيق تكامل القدرات البحثية الوطنية،خاصة عبر الشبكات البحثية ومجمّعات مخابر البحث ووحدات البحث،
- تركيز أقطاب امتياز بارزة على المستوى الدولي.

- **أساليب القيادة والتصرف الرّشيد ومتابعة الإنجاز،**

يشكّل دعم استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وإرساء نظام التصرف حسب الأهداف وضمان جودة التصرف البيداغوجي والإداري والمالي أهدفا رئيسية من أهداف الإصلاح وأداة أساسية لتركيز نظام الجودة والاعتماد بالتعليم العالي. ولذلك فإنه على مؤسسات التعليم العالي والبحث أن تسعى بالخصوص إلى :

- تحسين أداء مواردها البشرية ومصالحها الإدارية والمالية،
- تحسين أساليبها الإدارية والمالية .

وفي هذا الإطار يتعين ان تنخرط الجامعات تدريجيا ضمن البرنامج النموذجي الذي تنفذه الوزارة للتحول إلى منهجية التصرف حسب الأهداف. كما عليها تقديم البرامج والمشاريع المقترحة ضمن **أطر للنفقات على المدى المتوسط** تبيّن البرامج والمشاريع السنوية وترابطها زمنيا ومنطقيا.

وبما أن حسن أداء القيادات العلمية والإدارية بالمؤسسة ومزيد تفعيل الموارد البشرية يؤثر مباشرة على أدائها العام وعلى النتائج التي يمكن أن تحققها فعلى الجامعات والمؤسسات التابعة لها بذل العناية اللازمة لتطويره بصورة مستمرة.

ومن جهة أخرى فإن تحقيق الأهداف المدرجة ضمن مشروع المؤسسة وبلوغ المؤشرات المعتمدة ضمنه يتطلب إرساء نظام فعال للمتابعة والتقييم المحاين والتنسيق الميداني.

ولذلك فإنه من الطبيعي ان تحظى كل هذه العناصر بالعناية اللازمة ضمن مشروع المؤسسة وأن تستاثر بجانب هام من النقاشات في إطار العملية التفاوضية .

- التناسب بين التوجهات والبرامج المقترحة وتعبئة الموارد المالية،

من الأهداف الأساسية لمناقشة مشروع المؤسسة النظر في مدى ملاءمة التوجهات والبرامج المقترحة من حيث محتوياتها وانعكاساتها المالية تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجازها وتنويع مصادرها بين الدولة والمؤسسة، خاصة عن طريق الأنشطة التي تقوم بها في مجالات التكوين والبحث والتطوير والشراكة. وعليها بالخصوص أن تبين التناسب القائم بين الأهداف والبرامج والمشاريع المقترحة من جهة والموارد المالية المقابلة لها من جهة اخرى.

6- تركيز التمشّي التعاقدي وروزنامة إنجازه:

تتمثل المنهجية المتّبعة لاعتماد التمشي المقترح وروزنامة إنجازه في ما يلي :

المنهجية :

أ - تقييم الوضعية عند الانطلاق: تقوم كل جامعة بتقييم داخلي لوضعيتها عند الانطلاق ووضعية المؤسسات الراجعة لها بالنظر. كما تقوم بقياس جودة أدائها الحالي وتقديم تقرير التقييم الداخلي الخاص بها.

ب - إعداد مشروع المؤسسة: وهو يحدّد الأهداف المنشودة والنتائج المنتظرة ويضبط مؤشرات الأداء في تطابق مع الأولويات الوطنية كما تم تحديدها في اطار التوجهات الاستراتيجية المبينة بالمذكرة المرفقة بهذا .

ج - إعداد إطار النفقات على المدى المتوسط لكل جامعة ولكل مؤسسة: وهو وثيقة مالية تقديرية متدرّجة زمنيا تغطي ثلاث سنوات. ويقع تحيينها وتعديلها كل سنة حسب النتائج المسجلة وما يستجد من معطيات، يتم فيها إدراج مشروع المؤسسة والأهداف التي يتضمنها في صيغة برامج وأنشطة ترصد لها الاعتمادات التقديرية الملائمة.

د - تقييم مشروع المؤسسة: ينجز من قبل خبراء متخصصين طبقا لدليل منهجي يعدّ للغرض ويشمل جوانب التكوين والبحث والتصرف.

هـ - التفاوض حول مشروع العقد: يتم التفاوض بعد تقييم المشروع وهو يهدف إلى التوصل إلى اتفاق بين الدولة والجامعة ومؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لها.

و- إمضاء العقد والمصادقة عليه: وهو إجراء يجسّم الاتفاق بين الدولة والجامعة حول الأهداف والنتائج المنتظر تحقيقها خلال 4 سنوات، في توافق مع الأهداف الوطنية في مجالات التكوين والبحث والتصرف.

الروزنامة المحددة :

- المرحلة الأولى: من 2 جانفي إلى 15 جانفي 2009 :

* ترتيب لقاءات تدريبية اقليمية مع اطارات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث،

- المرحلة الثانية: من 30 جانفي إلى 15 أفريل 2009 :

تجميع الصيغ الأولية من مشاريع المؤسسات لدى الجامعات والتشاور حولها وإيداع الصيغ النهائية من قبل الجامعات.

- المرحلة الثالثة : من 20 أفريل إلى 25 ماي 2009 :

تقييم المشاريع .

- المرحلة الرابعة : من 2 جوان إلى 20 جوان 2009 :

التفاوض حول العقود بمشاركة ممثلين عن الوزارات المعنية الأخرى.

- المرحلة الخامسة: من 25 جوان إلى 30 جوان 2009 :

إمضاء العقود والمصادقة عليها.

7- صيغة التعاقد :

تبرم العقود بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والوزارة أو الوزارات المعنية عند الاقتضاء من جهة والجامعات من جهة أخرى .

ويتم التعاقد على أساس إبرام عقد واحد مع كل جامعة. وتتولى مؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لها توقيع عقد مع الجامعة كل في ما يخصها.

ويشمل التعاقد كل الجامعات.

ويتم إقرار برنامج خاص للتكوين والبحث مع المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وتتولى الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية متابعة تنفيذه.

8 – مساندة الجامعات في مختلف اطوار العملية التعاقدية

تم تشكيل خلية مركزية لمساندة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث في مختلف مراحل العملية التعاقدية في اطار برنامج عمل يتضمن ملتقيات اقليمية ولقاءات دورية. كما سيتم مد الجامعات بما يتوفر من المعطيات حول مختلف المسائل الممكن ادراجها ضمن مشاريع العقود او التي تساعد على ضبطها.

وقد تم ضمن موقع الواب للوزارة احداث ركن خاص بالتعاقد مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث لادراج المعطيات المتعلقة بالموضوع .

ونظرا لاهمية النقلة النوعية المنتظر تحقيقها على اساليب التخطيط والبرمجة والتنفيذ وكذلك على اساليب الادارة والتحكم والتصرف المرشّد في الموارد ضمانا لحسن الأداء فان السيدة والسادة رؤساء الجامعات والمديرين العامين للادارة المركزية مطالبون ببذل العناية المعهودة والجهود اللازمة لحسن ارساء العملية التعاقدية.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

الأزهر بوعوني